

أهم ماتم ذكره في المحاضرات المباشرة الأربعة لـ مقرر مبادئ الاقتصاد الكلي

المحاضرة المباشرة الأولى

المحاضرة المباشرة الأولى

مبادئ الاقتصاد الكلي

المحاضرة المباشرة (1)

مراجعة

الفصل الأول و الثاني و الثالث

الفصل الأول و الثاني: مفاهيم اقتصادية أساسية و المشكلة الاقتصادية

1. علم الاقتصاد هو العلم الذي يبحث في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة لإشباع الحاجات والرغبات الإنسانية الغير المحدودة من السلع و الخدمات بأقل التكاليف الممكنة.
2. أسباب ظهور المشكلة الاقتصادية: **ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع وتعدد وتشعب الحاجات الإنسانية**
3. ينقسم علم الاقتصاد الى فرعين:
 - **الاقتصاد الجزئي (Microeconomics)** يهتم بدراسة الوحدات الاقتصادية منفردة كسلوك المستهلك وسلوك المنشأة في أسواق السلع وفي أسواق عناصر الإنتاج.
 - **الاقتصاد الكلي (Macroeconomics)** يهتم بدراسة الاقتصاد على المستوى الكلي (عمل الاقتصاد القومي كوحدة واحدة)، حيث يعمل على دراسة مستويات التضخم و البطالة، والناتج الكلي و الطلب الكلي، والنمو الاقتصادي، بالإضافة الى العديد من الأمور ذات الأثر الكلي.
4. **تكلفة الاختيار: تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost**: أي أقصى قيمة عائد للمنتج البديل المضحي به نتيجة لاستخدام نفس موارد الإنتاج في إنتاج منتج آخر.

الفصل الأول و الثاني: مفاهيم اقتصادية أساسية و المشكلة الاقتصادية

1. يهتم التحليل الاقتصادي الكلي بالموضوعات التالية :

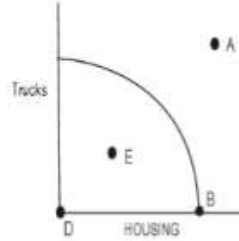
- أ- مستوى الناتج المحلي من السلع والخدمات. ✓
- ب- سلوك المستهلك.
- ج- احتساب التكاليف الاقتصادية للمنتج.
- د- جميع ما ذكر.

2. كل العناصر التالية تعتبر عوائد عناصر إنتاج ما عدى:

- أ- الرواتب
- ب- الأرباح الموزعة
- ج- الضرائب حكومية غير مباشرة ✓
- د- الربح

الفصل الأول و الثاني: مفاهيم اقتصادية أساسية و المشكلة الاقتصادية

3. النقطة التي في الشكل التالي ، التي ترمز الى عدم إمكانية الإنتاج حسب ما هو متوفر من موارد اقتصادية هي:



- أ- A ✓
- ب- B
- ج- E
- د- D

4. النقطة التي ترمز الى إمكانية الإنتاج وبكفاءة هي:

- أ- A
- ب- B ✓
- ج- E
- د- D

الفصل الثالث: الحسابات القومية والنمو الاقتصادي

1. الناتج المحلي الإجمالي GDP هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية والتي يتم إنتاجها داخل الحدود الجغرافية لبلد معين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.
2. هناك ثلاثة طرق يمكن استخدامها لقياس الناتج المحلي الإجمالي والتي تشمل الآتي:
 - طريقة الناتج: $GDP = \text{مجموع} [\text{السعر} \times \text{الكمية}]$ (و ذلك لجميع السلع والخدمات النهائية)
 - طريقة الاتفاق: $GDP = \text{إنفاق القطاع العائلي} + \text{إنفاق قطاع الأعمال} + \text{الاتفاق الحكومي} + \text{صافي الصادرات}$
 - طريقة الدخل: $GDP = \text{الدخل المحلي الصافي (NDI)} + \text{اهتلاك الأصول الثابتة (D)} + \text{الضرائب غير المباشرة (IT)} - \text{الإعانات الحكومية الغير المباشرة (IGS)}$.
3. بعض القوانين المستخدمة في حسابات القومية:
 - الدخل المحلي الصافي = الأجور + الربح + صافي الفوائد + أرباح الشركات + دخول أصحاب الأعمال الصغيرة.
 - الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الاجمالي - اهتلاك الأصول الثابتة
 - الناتج القومي الاجمالي = الناتج المحلي الاجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج

الفصل الثالث: الحسابات القومية والنمو الاقتصادي

3. بعض القوانين المستخدمة في حسابات القومية (يتبع):
 - الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الاجمالي - اهتلاك الأصول الثابتة
 - الدخل الشخصي = الدخل المحلي الصافي - الضرائب على أرباح الشركات - الأرباح غير الموزعة - استقطاعات الضمان الاجتماعي + مدفوعات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة والمساعدات الحكومية للأسر الفقيرة + الفوائد على الدين العام.
 - الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي - ضريبة الدخل الشخصي
 - الدخل الشخصي المتاح (الدخل الممكن التصرف فيه) = الاستهلاك + الادخار

الفصل الثالث: الحسابات القومية والنمو الاقتصادي

الجدول التالي يبين بعض البيانات الاقتصادية لدولة ما استناداً إلى هذا الجدول أجب على الأسئلة أسفل الجدول

البند	القيمة (مليون ريال)
الربح (الإيجار)	200
أجور العاملين	400
ضرائب غير مباشرة	150
إعانات حكومية غير مباشرة	100
المستوردات	240
الاهتلاك في رأس المال	50
صافي الصادرات	100
عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المغادرة من داخل الوطن	150
صافي الفائدة	300
أرباح الشركات	200
عوائد عناصر الإنتاج الوطنية المتدفقة من الخارج	200

1. الدخل المحلي الصافي = الإيجار + أجور العاملين + صافي الفائدة + أرباح الشركات = $200 + 400 + 300 + 200 = 1100$ (مليون ريال)
2. الناتج المحلي الاجمالي = الدخل المحلي الصافي + ضرائب غير مباشرة - إعانات حكومية غير مباشرة + الاهتلاك في رأس المال = $1100 + 150 - 100 + 50 = 1200$ (مليون ريال)
3. الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الاجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج = $1200 + (200 - 150) = 1250$ (مليون ريال)

المحاضرة المباشرة الثانية

- * شرح الدكتور بعض الشرائح
- * المذاكره تكون من المحتوى
- * المقرر كاملا سيكون الى محاضرة 13 ومحاضرة 14 اسئله مراجعه
- * الرموز معنا بالاختبار ولا بد من فهمها
- * الشرائح التي يعرضها بالمباشرة جدا مهمه ولا بد فهمها
- * المصطلحات ليست معنا وركز ع محاضرة 14

الفصل الثالث: التضخم و البطالة و الدورة الاقتصادية

تعريف التضخم: التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة. و عليه، فإن الارتفاع المؤقت في الأسعار لا يعبر عن وجود حالة من التضخم، وكذلك الارتفاع الجزئي في أسعار بعض السلع لا يعبر أيضا عن وجود حالة من التضخم. ويمكن قياس معدل التضخم باستعمال إحدى الطريقتين :

$$1. \text{ الرقم القياسي لأسعار المستهلكين } CPI = \frac{\text{القيمة السوقية للسلة في سنة المقارنة}}{100 \times \text{القيمة السوقية للسلة في سنة الأساس}}$$

مثال: إذا ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) من 140 في سنة 2013 الى 180 في سنة 2014، فإن معدل التضخم في سنة 2014 سوف يساوي:

$$\frac{CPI_{2014} - CPI_{2013}}{CPI_{2013}} \times 100 = \frac{180 - 140}{140} \times 100 = 28.6\%$$

أي أن الأسعار ارتفعت بنسبة 28.6% بين سنة 2013 و سنة 2014

تعريف البطالة: هي التعتل أو التوقف الجبري لجزء من الأيدي العاملة في المجتمع مع القدرة والرغبة في العمل (و يكون منهم اكبر من 16 سنة وأقل من 65 سنة) . وتقاس البطالة في المجتمع بما يسمى بمعدل أو بنسبة البطالة.

$$\text{نسبة البطالة} = 100 \times \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة الفاعلة}}$$



الفصل الثالث: التضخم و البطالة و الدورة الاقتصادية

✓ إجمالي القوة العاملة الفاعلة = عدد عاطلين + عدد المشتغلين

- **نسبة المشاركة في القوة العاملة الفاعلة:** تستخدم هذه النسبة كمؤشر عن عدد الأشخاص الراغبين و القادرين على العمل ممن في سن العمل، سواء كانوا يعملون فعلا أو عاطلون فعلا عن العمل.

$$\text{نسبة المشاركة في القوة العاملة الفاعلة} = \frac{\text{إجمالي القوة العاملة الفاعلة}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times 100\%$$

- **نسبة الاستخدام إلى السكان:** تستخدم هذه النسبة كمؤشر لمدى توفر فرص العمل و كذلك درجة التوافق بين مهارات العمال و فرص العمل المتاحة.

$$\text{نسبة الاستخدام إلى السكان} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاملين}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times 100\%$$

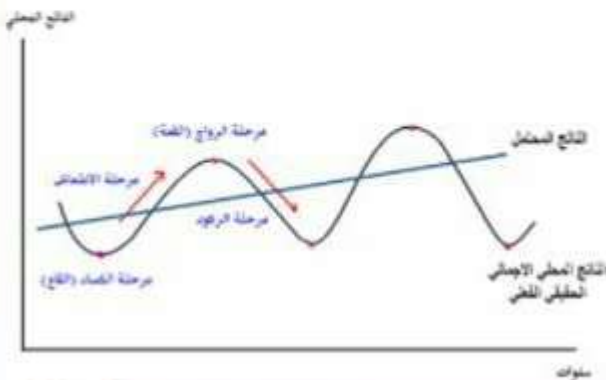
أنواع البطالة:

- **البطالة الدورية:** يظهر هذا النوع من البطالة عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود، و تختفي (أي تساوي صفر) هذه البطالة عندما يكون الاقتصاد في حالة الازدهار (و تحديدا عندما يكون الاقتصاد في حالة استخدام أو توظيف كامل أي عندما يتساوى الناتج المحتمل أو الكامن مع الناتج الفعلي)



الفصل الثالث: التضخم و البطالة و الدورة الاقتصادية

- **البطالة الاحتكاكية:** هي بطالة ناجمة عن انتقال بعض أفراد القوة العاملة من عمل إلى عمل آخر بسبب تطورات ظروف العمل أو الرغبة في وظيفة أفضل أو الرغبة في الانتقال من منطقة إلى أخرى. هذا النوع من البطالة ذات طابع قصير الأجل يكون موجود في أي مجتمع و لا يمكنه أن يكون صفرا.
- **البطالة الهيكلية:** هذا النوع من البطالة مرتبط بهيكل الاقتصاد و يكون طويل المدى و لا يمكنه أن يكون صفرا.
- **الدورة الاقتصادية:** هي التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (Actual RGDP) حول الناتج المحلي الإجمالي الممكن أو الكامن (Potential RGDP)، وهو الناتج الذي يمكن تحقيقه عند الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج.



من أهم صفات الدورة الاقتصادية:

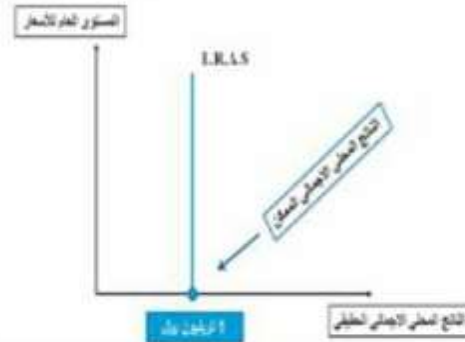
- عندما يكون الناتج المحتمل أو الكامن أكبر من الناتج الفعلي تكون هناك فجوة انكماشية، أما إذا كان الناتج الفعلي أكبر من الناتج المحتمل تسمى هذه الفجوة بالفجوة التوسعية أو تضخمية.
- خلال الفجوة الانكماشية تأخذ البطالة الدورية قيما موجبة أما خلال الفجوة التوسعية تكون سالبة.
- في حال تساوي الناتج الفعلي مع الناتج المحتمل أو الكامن فإن البطالة الدورية تكون صفرا، و عليه يكون معدل البطالة: معدل طبيعي = معدل البطالة الاحتكاكية + معدل البطالة الهيكلية.



الفصل الرابع: العرض الكلي و الطلب الكلي

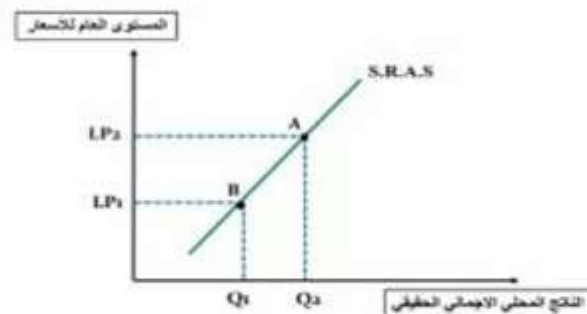
تعريف العرض الكلي (Aggregate Supply): العرض الكلي الى ذلك الحجم من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي ينتجه الاقتصاد عند مستويات مختلفة من الأسعار خلال سنة معينة. ويمكن التفرقة بين نوعين من العرض الكلي: العرض الكلي الخاص بالمدى البعيد و العرض الكلي الخاص بالمدى القريب.

- **العرض الكلي في المدى البعيد:** يعكس العرض الكلي في المدى البعيد (LRAS) كمية السلع والخدمات النهائية التي يمكن أن ينتجها الاقتصاد عندما تكون كل عناصر الإنتاج موزعة بشكل كامل وتعمل بمعدل طبيعي (الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية). أي أن **العرض الكلي في المدى البعيد يعكس ما يعرف بالناتج المحلي الممكن (أو الكامل أو المحتمل) Potential RGDP**. العرض الكلي في المدى البعيد غير مرتبط بالمستوى العام للأسعار، أي أن منحنى العرض الكلي في المدى الطويل هو عبارة عن خط عمودي يعكس الكمية الممكن انتاجها من السلع والخدمات بغض النظر عن المتغيرات المحتملة في المستوى العام للأسعار.



الفصل الرابع: العرض الكلي و الطلب الكلي

- **العرض الكلي في المدى القريب (SRAS):** يعكس العلاقة الطردية (الموجبة) بين الكميات المعروضة من السلع والخدمات النهائية و مستوى العام للأسعار، و هو يعكس **الناتج المحلي الإجمالي الفعلي**. و عليه يكون ميل منحنى العرض الكلي في المدى القريب موجب.



تعريف الطلب الكلي (Aggregate Demand): يمكن تعريف الطلب الكلي (AD) بأنه إجمالي السلع والخدمات المختلفة التي ترغب القطاعات الأربعة في الإنفاق والحصول عليها والذي يمثل في نفس الوقت الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

الطلب الكلي = إنفاق القطاع العائلي + إنفاق قطاع الأعمال + الإنفاق الحكومي + إنفاق القطاع الخارجي

و يمكن التعبير عن الطلب الكلي على السلع والخدمات النهائية بالمعادلة التالية:

$$AD = C + I + G + (X - M)$$

الفصل الرابع: العرض الكلي و الطلب الكلي

حيث أن :

- (C) : الإنفاق الاستهلاكي الخاص (من قبل القطاع العائلي).
 (I) : الإنفاق الاستثماري الخاص (من قبل قطاع الأعمال).
 (G) : الإنفاق الحكومي على السلع الاستهلاكية و سلع الاستثمارية.
 (X) : الصادرات.
 (M) : الواردات.
 (X-M) : صافي الصادرات و هو إنفاق القطاع الخارجي

الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C): يمكن كتابة دالة الاستهلاك بصيغتها الخطية على النحو التالي: $C = a + bY$
a: الاستهلاك المستقل أو الذاتي (Autonomous Consumption) أي الاستهلاك الذي لا يعتمد على الدخل. أي أنه يمثل قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل = صفر

b: الميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume) : يوضح مقدار التغير في الاستهلاك عندما يتغير الدخل بمقدار ريال واحد. و يمكن حسابه بقسمة التغير في حجم الاستهلاك على التغير في الدخل:

$$b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}; \quad 1 > b > 0$$



الفصل الرابع: العرض الكلي و الطلب الكلي

bY : الاستهلاك التابع وهو الاستهلاك الذي يتغير بتغير الدخل وكلما زاد الدخل يزداد الاستهلاك التابع.

ملاحظة 1: العلاقة بين الدخل (Y) و الاستهلاك (C) علاقة طردية أي موجبة، كلما زاد الدخل يزداد الاستهلاك و العكس صحيح. بما أن الدخل (Y) يساوي الاستهلاك (C) زائد الادخار (S) :

$$Y = C + S$$

فإنه يمكن لنا كذلك تحديد دالة الادخار (S) و التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بدالة الاستهلاك. حيث يتم التعبير عن دالة الادخار رياضياً باستخدام المعادلة التالية:

$$S = -a + (1-b)Y$$

ملاحظة 2: العلاقة بين الدخل (Y) و الادخار (S) علاقة طردية أي موجبة، كلما زاد الدخل يزداد الادخار و العكس صحيح.

(1-b): هو الميل الحدي للادخار (Marginal Propensity to Save) والذي يوضح مقدار التغير في الادخار عندما يتغير الدخل بمقدار ريال واحد. و يمكن حسابه بقسمة التغير في حجم الادخار على التغير في الدخل:

$$s = 1 - b = \frac{\Delta S}{\Delta Y}; \quad 0 < s < 1$$

ملاحظة 3: **الميل الحدي للادخار (s) + الميل الحدي للاستهلاك (b) = 1**



الفصل الرابع: العرض الكلي و الطلب الكلي

❖ العوامل التي تؤثر (المحددة) على الاتفاق الاستهلاكي الخاص:

- الثروة
- سعر الفائدة الحقيقي
- التوقعات الخاصة بالدخل
- التوقعات الخاصة بمعدل التضخم

❖ العوامل التي تؤثر (المحددة) على الاتفاق الاستثماري الخاص:

- الطلب المتوقع
- التقدم التقني
- تكاليف الإنتاج
- سعر الفائدة

❖ العوامل التي تؤثر (المحددة) على الاتفاق الحكومي:

- السياسة المالية: (الاتفاق الحكومي و الضرائب)

❖ العوامل التي تؤثر (المحددة) على اتفاق القطاع الخارجي:

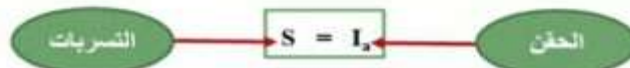
- سعر صرف العملة الوطنية
- الدخل في الدول الأخرى

الفصل الخامس: توازن الاقتصاد الكلي

- ❖ يتحقق التوازن في اقتصاد يتكون من قطاعين (قطاع استهلاكي و قطاع انتاجي) عندما:
1. عندما يكون العرض الكلي (Y) يساوي الطلب الكلي ($C + I_a$)

$$Y = C + I_a$$

2. يتعادل مجموع التوفيريات مع مجموع الحقن بمعنى: تعادل الادخار (S) مع الاستثمار (I_a)

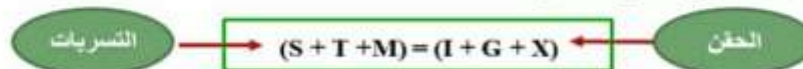


- ❖ يتحقق التوازن في اقتصاد يتكون من أربع قطاعات عندما:

1. يتعادل الدخل المحلي الإجمالي (العرض الكلي) مع الإنفاق الكلي (الطلب الكلي). ويمكن صياغته على النحو التالي:

$$Y = C + I_a + G_a + X_a - M$$

2. تتعادل مجموع التوفيريات مع مجموع الحقن أي:



الفصل الخامس: توازن الاقتصاد الكلي

- ❖ معادلة الدخل التوازني لاقتصاد يتكون من قطاعين تكون على النحو التالي:

$$Y = \frac{1}{1 - b} (C_a + I_a)$$

$$\frac{\Delta Y}{(\Delta C_a + \Delta I_a)} = \frac{1}{1 - b} \rightarrow \text{المضاعف}$$

- ❖ معادلة الدخل التوازني لاقتصاد يتكون من أربع قطاعات تكون على النحو التالي:

$$Y = \frac{1}{1 - b + bt + m_1} (C_a + I_a + G_a + X_a - m_a)$$

$$\frac{\Delta Y}{(\Delta C_a + \Delta I_a + \Delta G_a + \Delta X_a - \Delta m_a)} = \frac{1}{1 - b + bt + m_1} \rightarrow \text{المضاعف}$$

حيث أن:

- b : الميل الحدي للاستهلاك ; $(1 - b)$: الميل الحدي للاادخار
 C_a : الإنفاق الاستهلاكي المستقل ; X_a : الصادرات المستقلة ; m_1 : الميل الحدي للاستيراد ; t : معدل أو نسبة الضريبة على الدخل
 I_a : الإنفاق الاستثماري المستقل ; G_a : الإنفاق الحكومي المستقل ; m_a : الواردات المستقلة

الفصل الخامس: توازن الاقتصاد الكلي

1. بتحقيق التوازن في اقتصاد من أربعة قطاعات عندما:

أ- يتساوى الدخل المحلي الإجمالي مع الإنفاق الكلي

ب- يتساوى مجموع الحقن مع مجموع التسريبات

ج- أن يتساوى $S+T+M$ مع $I+G+X$

د- كل ما ذكر صحيح ✓

حسب المعطيات التالية اجب على الاسئلة 2 و 3 و 4.

إذا كان لديك النموذج الاقتصادي التالي:

$$C = 70 + 0.75Y$$

$$I_a = 200$$

2. الدخل التوازني يساوي:

أ- 600

ب- 300

ج- 1080 ✓

د- 1350

3. قيمة المضاعف يساوي:

أ- 3

ب- 2.5

ج- 4 ✓

د- 3.5



الفصل الخامس: توازن الاقتصاد الكلي

4. إذا زاد الاتفاق الاستثماري المستقل بـ 100 فما فإن قيمة الدخل التوازني:

أ- تنخفض بمقدار 150

ب- ترتفع بمقدار 400 ✓

ج- لم تتغير

د- ترتفع بمقدار 200

5. عندما ترتفع قيمة الميل الحدي للاستيراد :

أ- ينخفض حجم المضاعف ✓

ب- يرتفع حجم المضاعف

ج- يرتفع الميل الحدي للائتمان

د- لا علاقة بين المضاعف والميل الحدي للاستيراد

6. حجم الاستثمار الصافي اللازم لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بريال واحد، هو :

أ- التغير في الإنتاج مقسوماً على معجل الاستثمار

ب- التغير في الإنتاج زائد معجل الاستثمار

ج- التغير في الإنتاج ناقص معجل الاستثمار

د- التغير في الإنتاج مضروب في معجل الاستثمار ✓

ملاحظة: حسب نظرية المعجل تؤدي الزيادات في الدخل المحلي الإجمالي إلى زيادات أكبر في الطلب على السلع الرأسمالية، أي الاستثمار اللازم لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.



الفصل السادس: السياسة النقدية

❖ أدوات السياسة النقدية (الكمية)

- نسبة الاحتياطي القانوني
- معدل الخصم
- عمليات السوق المفتوحة

❖ أنواع السياسة النقدية:

▪ **السياسة النقدية الانكماشية:** يلجأ البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية أي التقليص في العرض النقدي في حالة

وجود تضخم في الاقتصاد ناتج عن فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوة تضخمية). و ذلك بـ:

1. الترفع من نسبة الاحتياطي القانوني أو
2. الترفع في معدل الخصم أو
3. بيع السندات الحكومية.

▪ **السياسة النقدية التوسعية:** يلجأ البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية توسعية أي زيادة في العرض النقدي في حالة وجود

ركود في الاقتصاد ناتج عن انخفاض في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي (فجوة انكماشية). و ذلك بـ:

1. بالتخفيض من نسبة الاحتياطي القانوني أو
2. التخفيض في معدل الخصم أو
3. شراء السندات الحكومية.



الفصل السادس: السياسة النقدية

1. من أهداف السياسة النقدية:

- أ- استقرار مستوى الأسعار أي خفض معدل التضخم
- ب- الاستخدام الكامل أي خفض معدل البطالة
- ج- تحقيق معدل نمو حقيقي يفوق معدل نمو السكان.

✓ د- كل ما ذكر

2. إذا رفع البنك المركزي من نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي ذلك إلى:

أ- زيادة السيولة لدى البنوك

ب- زيادة عرض النقود

✓ ج- انخفاض عرض النقود

د- لا شيء مما ذكر



المحاضرة المباشرة الرابعة

الفصل السابع: السياسة المالية

❖ أدوات السياسة المالية (الكمية):

١. الضرائب
٢. الإنفاق الحكومي

❖ أنواع السياسة المالية:

- **سياسة مالية التوسعية:** تلجأ الحكومة إلى اتباع سياسة مالية توسعية في حالة وجود ركود في الاقتصاد ناتج عن انخفاض في الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي (فجوة انكماشية)، وذلك ب:
 ١. زيادة مستوى الإنفاق الحكومي أو
 ٢. تخفيض معدلات الضريبة أو
 ٣. زيادة الإنفاق وتخفيض الضريبة معاً.
- **سياسة مالية انكماشية:** تلجأ الحكومة إلى اتباع سياسة مالية انكماشية في حالة وجود تضخم في الاقتصاد ناتج عن فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي (فجوة تضخمية). وذلك ب:
 ١. تقليل الإنفاق الحكومي أو
 ٢. رفع معدل الضريبة أو
 ٣. خفض الإنفاق وزيادة الضرائب معاً.

الفصل السابع: السياسة المالية

١. من أهداف السياسة المالية:

- أ- التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية و النمو الاقتصادي
- ب- تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة
- ج- الاستقرار الاقتصادي أي خفض التضخم والبطالة
- د- كل ما ذكر ✓

١. إذا زادت الحكومة في مقدار الضريبة فإن الدخل التوازن سوف:

- أ- يرتفع
- ب- ينخفض ✓
- ج- لا يتغير
- د- لا شيء مما ذكر

٢. إن العلاقة بين الاتفاق الحكومي ودخل التوازن هي علاقة:

- أ- طردية ✓
- ب- عكسية
- ج- عكسية أحياناً وطردية أحياناً أخرى
- د- لا شيء مما ذكر

الفصل السابع: السياسة المالية

٣. لو زادت الحكومة في انفاقها بمقدار ٣٠٠ مليون ريال و وقع تمويل هذا الاتفاق الاضافي بزيادة الضرائب الاجمالية الثابتة بـ ٣٠٠ مليون ريال ، فإن الدخل التوازني سوف:

- أ- يزيد بمقدار ٦٠٠ مليون ريال
- ب- ينخفض بمقدار ٣٠٠ مليون ريال
- ج- **يزيد بمقدار ٣٠٠ مليون ريال**
- د- ينخفض بمقدار ٦٠٠ مليون ريال

ملاحظة مهمة: بما أن مضاعف الموازنة المتوازنة يساوي واحد، فإن الزيادة في الانفاق الحكومي المصحوبة بضريبة مساوية لها تؤدي الى زيادة الدخل التوازني بمقدار نفس الزيادة في الانفاق الحكومي دون مضاعفتها. (شريحة ١٧ والمحاضرة ١١ السياسة المالية)

الفصل الثامن و التاسع: الاقتصاد الدولي و التنمية الاقتصادية

١. عندما يقوم بلد معين ببيع السلع والخدمات الى بلدان اخرى تسمى هذه بـ.....

- أ- الواردات
- ب- **الصادرات**
- ج- المساعدات
- د- القروض

٢. في بلد ما، اذا كانت قيمة صادراته أكبر من قيمة وارداته فهذا يعني، أنه :

أ- **يوجد فائض في الميزان التجاري**

- ب- يوجد عجز في الميزان التجاري
- ج- لا يوجد لا عجز و لا فائض في الميزان التجاري
- د- كل ما ذكر

٣. حسب نظرية الاغراق dumping فإن الشركات الاجنبية تباع منتوجاتها في الاسواق الخارجية بأسعار تكاليف انتاجها وذلك بهدف تثبيت موقعها التنافسي

- أ- أعلى من
- ب- **أقل من**
- ج- مساوي لـ
- د- لا شيء من ذكر اعلاه

- التركيز ع المحاضرات المباشرة الاربعة
- والتركيز ع محاضرة 14 و محاضرة 9 مهمة جدا

صدى الأمل